

## أنقرة: متشددون خلف تعثر اتفاق إدلب

دمشق - حملت تركيا "جماعات متشددة" مسؤولية تعثر جهود وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا، فيما بدا محاولة لاستيعاب غضب روسيا التي عاودت هذا الأسبوع غارات على المنطقة، في رسالة تحذيرية إلى أنقرة بأن صبرها بدأ ينفد حيال عدم تنفيذ باقي بنود الاتفاق.

وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الأربعاء إن جماعات متشددة في منطقة إدلب بشمال غرب سوريا تحاول تقويض وقف إطلاق النار المستمر منذ ثلاثة أشهر والذي توصلت إليه تركيا وروسيا لكن الاتفاق لا يزال قائماً.

وأضاف أكار في مقابلة مع قناة الخبر "هناك بعض الجماعات المتشددة، وبعضها جماعات غير معروفة لها أجنحتها الخاصة، تحاول تقويض وقف إطلاق النار وتنتهكه، لكننا نناقش الأمر مع نظرائنا الروس ولا يزال اتفاق الخامس من مارس قائماً".

ولم يأت أكار على ذكر الضربات الجوية التي تعرضت لها عدة قرى تسيطر عليها الفصائل الجهادية والمعارضة السورية الاثني والتي كانت أولى الضربات الجوية منذ بدء وقف إطلاق النار قبل نحو 3 أشهر.

ويقول محللون إن ما أعلنه أكار والذي تزامن مع اتصال هاتفي جرى بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، يعكس قلق تركيا من إمكانية عودة التصعيد الروسي في إدلب، في الوقت الذي تسعى فيه هي لربح المزيد من الوقت لإعادة ترتيب أوراقتها وتعزيزها.

والتفتت كل من روسيا وتركيا في مارس الماضي على وقف إطلاق النار في إدلب ومحيطها بعد تصعيد سوري روسي تم خلاله انتزاع جزء كبير من مساحة المنطقة ولاسيما في محيط الطريق الدولي المعروف بـ"4م".

وتضمن اتفاق وقف إطلاق النار جملة من البنود لعل من بينها إبعاد الجماعات الجهادية وأساساً هيئة تحرير الشام وحراس الدين عن الطريق الدولي وفتحها مجدداً أمام النشاط التجاري، بيد أن أنقرة لم تلتزم بهذا البند مقتصرة طيلة الفترة الماضية على تعزيز حضورها العسكري.

هذا الأمر أثار حفيظة روسيا التي تخشى أن يكون الاتفاق مجرد مناورة تركية، على غرار الاتفاق السابق الذي جرى التوصل إليه في سوتشي في العام 2018.

## محاصصات السلطة ومشاحنات المعارضة تسرّعان في انهيار لبنان

### قصف بين جبهتي جعج - الحريري حول التركة السابقة



لا أحد يستمع.. الكل مشغول

وسارع رئيس تيار المستقبل سعد الحريري الأربعاء إلى انتقاد ما جاء على لسان رئيس حزب القوات سمير جعجع في حوار إعلامي مع جريدة "الأهرام المصرية" حينما قال الأخير إن رفضه دعم الحريري لرئاسة الحكومة السابقة كان لغيب الظروف المناسبة.

وقال الحريري موجهًا كلامه لجعجع في تغريدة على حسابه عبر تويتر "ما كنت عارف أن حساباتك هالقد (بهذا القدر) دقيقة. كان لازم أشكرك لأنه لولاك كان من الممكن أن تكون نهايتي معقول حكيمة؛ أنت شايف (ترى) مصري السياسي كان مرهون بقرار منك؛ يعني الحقيقة هزلت. يا صاير البخار مغلي معراب أو أنك بعك ما بتعرف مين سعد الحريري".

وكان جعجع قد أوضح خلال الحوار الصحافي أنه "لم يتخل عن دعم سعد الحريري" وتابع "لكن الظروف كانت غير مناسبة على الإطلاق لتوليئه رئاسة الحكومة وكان من الممكن أن تكون نهاية له، هذا اعتقادنا وحساباتنا".

النيابي، ليس لوقف المحاصصة؛ إذا لم نحترم القوانين سننقى نقول في لبنان هناك مشكلة قوانين، في حين أنها موجودة والمشكلة هي في عدم تنفيذها".

ويرى محللون أن الأزمة في لبنان في جوهرها اقتصادي ومالي بيد أن في جوهرها سياسي وطائفي، مبدئياً تشاؤماً حيال إمكانية نهوض هذا البلد واستعادة أفضائه طالما الطبقة السياسية الحالية هي من تتحكم بالقرارات.

وعجزت الحكومة الحالية برئاسة حسان دياب، ومنذ بداية تشكيلها على فك الارتباط مع تلك النخبة، رغم ادعائها بأنها حكومة تكنوقراط، واليوم تجد هذه الحكومة نفسها حبيسة سجلات بين أقطاب تلك النخبة، الأمر الذي يسرع فقط في انهيارها بل وفي انهيار لبنان.

ويلفت البعض إلى أنه لا يمكن تجاهل الواقع بأن قوى المعارضة السياسية تتحمل دورها جزءاً أساسياً من المسؤولية في ظل انكفائها على ذاتها وجلد ذاتها على سياساتها خلال الفترة السابقة.

والكسندر موراديان، فيما انحصرت السجلات حول التعيينات الإدارية في ظل فيتو المرءة، وسط اعتقاد بأن الأخير سيمضي نحو المزيد من التصعيد بعد إقرارها.

وتتعلق التعيينات الإدارية بمنصب محافظ كل من مدينة بيروت وكسروان الفتح وجبيل، ومنصب رئيس مجلس الخدمة المدنية، والمدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة، والمدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه، والمدير العام للحبوب والشمندر السكري.

ويجاب على أقطاب السلطة تسرعهم في مناقشة تلك التعيينات دون الأخذ بعين الاعتبار الآلية التي أقرها البرلمان اللبناني لتنظيم هذه العملية وفق أطر بعيدة عن المحاصصة الطائفية والسياسية، التي يجمع اللبنانيون على أنها أحد الأوضاع بلبنان.

وقال رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب جورج عدوان الأربعاء "لماذا وضعنا الية تعيين وصوت عليها المجلس

والذهبية والشخصية لن نشارك في جلسة الأربعاء علماً أنه عرض علينا أن نكون جزءاً منها، فرفضنا انسجاماً مع موقفنا الرافض لتعيينات من دون معيار أو آلية".

وبدا موقف المرءة التصيدي موجهاً أساساً ضد التيار الوطني الحر الذي يريد أن تكون له اليد الطولى في تلك التعيينات. ويستند تيار المرءة بالواضح على دعم حركة أمل وزعيمها رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يحاول فرملة اندفاع التيار الحر ورئيسه جبران باسيل في ظل سعي الأخير للاستفراد بحصة المسيحيين من التعيينات.

وسبق أن هدد المرءة قبل أسابيع بالانسحاب من الحكومة خلال مناقشة ملف التعيينات المالية، ليرتاج عن ذلك بعد تدخل عراب السلطة، حزب الله، والاتفاق على الأسماء المقترحة.

وقد جرى تعديل بسيط بشأن تلك التعيينات خلال جلسة أمس، لتنتهي بتمرير الأسماء التالية، وهم وسيم منصور وسليم شاهين وبشير يقظان

ملف التعيينات المالية والإدارية عاد ليلقي بظلاله على المشهد اللبناني خصوصاً مع تجاهل أقطاب السلطة السياسية للألية التي سبق وأقرها مجلس النواب، وتم السير في النهج السابق القائم على المحاصصة السياسية والطائفية.

بيروت - يتسارع انهيار الاقتصاد اللبناني، مع استمرار تخليق الدولار عالياً في مقابل تهوي الليرة اللبنانية رغم محاولات المصرف المركزي لضبط الوضع النقدي وإحداث نوع من التوازن، وفي خضم ذلك لا تبدو الطبقة السياسية الحاكمة مبالية حيث يتركز جل اهتمامها على معركة تقاسم التعيينات المالية والإدارية.

ولا يبدو وضع القوى السياسية المعارضة أفضل بكثير حيث إنها هي الأخرى منشغلة بخلافات حول التركة السابقة، على غرار ما يحدث حالياً من قصف وتراشق على جبهتي تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية.

ويقول متابعون إن الطبقة السياسية في لبنان سواء تلك الموجودة في قلب السلطة أو خارجها لا تظهر وعياً كافياً بخطورة الوضع اللبناني، الذي يرجح أن يتفاقم مع قرب دخول حزمة العقوبات الأميركية ضد النظام السوري حين التنفيذ هذا الشهر ضمن ما يسمى بقانون قيصر، وهو ما سينعكس بشدة على اقتصاد البلد.

وعقد مجلس الوزراء الأربعاء جلسة برئاسة الرئيس ميشال عون في قصر بعبدا لإقرار التعيينات المالية والإدارية، في غياب وزراء تيار المرءة الذين قرروا مقاطعتها، في تسجيل لموقف ضد ما اعتبره استمراراً بالممارسات القديمة ذاتها في التعيينات القائمة على منطق المحاصصة الطائفية والحزبية.

ميشال نجار

لن تكون جزءاً من أي تعيينات لاتخضع لآلية

وكان رئيس تيار "المرءة" سليمان فرنجية قد أعلن في وقت سابق ضمن تغريدة على حسابه عبر تويتر مقاطعته لها قائلاً "لأن هذه التعيينات صورة وقحة لمحاصصة المصالح الطائفية

## فيتو أوروبي وتحفظ أميركي يكبحان خطط ضم الضفة

وعبر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الأربعاء عن قلق بلاده البالغ بشأن خطط ضم أجزاء من أراضي الضفة. وكان ماس يتحدث أثناء زيارة لإسرائيل قبل شهر واحد من تولي بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي، وهو دور يعطيه نفوذاً كبيراً في توجيه سياسات الاتحاد.

وقال ماس للصحافيين بينما يقف بجوار نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي "أكرر هنا اليوم الموقف الألماني إضافة إلى قلقنا البالغ كصديق خاص لإسرائيل من العواقب المحتملة لمثل هذه الخطوة".

وكانت ألمانيا أعلنت في سبتمبر أن خطة الضم، لو نفذت، ستتمثل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وشدد جوزيب بوريل مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي في فبراير على أن هذه الخطة لن تمر دون رد. وتقدر مؤسسات حقوقية فلسطينية وإسرائيلية المساحات التي تعتزم إسرائيل ضمها بنحو 30 إلى 33 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

وكان نتنياهو وعد مراراً بإعلان إسرائيل ضم جميع المستوطنات وغور الأردن في الأول من يوليو المقبل، والأسبوع الماضي أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لم يتلق رؤساء أخصر من واشنطن لتخفيف هذه الخطة.

وقال موقع "تايمز أوف إسرائيل" إن نتنياهو أخبر قادة المستوطنين الإسرائيليين، بأنه في خطر إلى تأخير ضم بعض المناطق.

القدس - يتجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إلى التراجع عن إعلان ضم غور الأردن وجميع المستوطنات، والاقصار على ضم 3 كتل استيطانية كبرى، بالضفة الغربية في ما بدا محاولة لإرضاء المستوطنين، في ظل تصاعد الضغوط الغربية والغربية الراضة لعمليات الضم.

وقال مسؤولون إسرائيليون الأربعاء "سيعلم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في البداية عن ضم ثلاث كتل في الضفة الغربية، ولكن ليس غور الأردن أو مناطق استيطانية أخرى".

والكتل الاستيطانية هي "معاليه أدميم" شرق القدس، و"أريئيل" في شمالي الضفة الغربية، و"غوش عتصيون" في جنوبيها. وتضم هذه الكتل أكثر من 80 في المئة من المستوطنين بالضفة؛ وكانت الحكومات الإسرائيلية السابقة تطلب بضمها في إطار تبادل أراض مع الفلسطينيين.

وجعل تبني الإدارة الأميركية الحالية موقفاً لا يعارض الاستيطان، إسرائيل تطرح ضم جميع المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وليس فقط الكتل الكبرى، لكن مع التطورات العاصفة في الولايات المتحدة والضغوط الأوروبية والغربية تجد حكومة نتنياهو نفسها مجبرة اليوم على إعادة النظر في خطوتها مفضلة اتباع نهج متدرج في عملية الضم.

يأتي ذلك عقب يومين على إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، اعترام بلاده استكمال سد النهضة، رغم تعثر المفاوضات بشأنه.

وقال أحمد، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة البرلمانية لمجلس النواب الإثيوبي الاثنين، إن مشروع سد النهضة لن يعود بالضرر على أي طرف، وإن بلاده لا تسعى لإلحاق الأذى بالآخرين.

وفي 6 مايو الماضي، تقدمت مصر رسمياً بخطاب لمجلس الأمن الدولي لبحث "تطورات" سد النهضة الإثيوبي. ونهاية فبراير الماضي، وقعت مصر بالأحرف الأولى، على اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة برعاية واشنطن ومشاركة البنك الدولي.

واعتبرت القاهرة هذا الاتفاق "عادلاً"، وسط رفض إثيوبي، وتحفظ سوداني، وإعلان مصري في منتصف مارس الماضي، عن توقف المباحثات مع إثيوبيا.

وتتخوف القاهرة من تأثير سلبي محتمل للسد على تدفق حصتها السنوية من مياه نهر النيل البالغة 55.5 مليار متر مكعب، في حين يحصل السودان على 18.5 مليار متر مكعب. بينما تقول أديس أبابا إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح مصر، وإن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء بالأساس.

## فشل مفاوضات اللحظات الأخيرة قبل بدء ملء سد النهضة

المتعثرة منذ أشهر، وذلك بناء على ما تم التوصل إليه خلال المفاوضات التي رعتها الولايات المتحدة وانسحبت منها إثيوبيا.

وأعلنت القاهرة الثلاثاء قبول دعوة الخرطوم بالمشاركة في استئناف مفاوضات سد النهضة الإثيوبي، "رغم تحفظها على احتمال تحويل المفاوضات إلى أداة جديدة للتوصل والمماطلة".



المسافة بعيدة للاتقاء

القاهرة - أعلنت مصر الأربعاء أن الاجتماع الثلاثي لمفاوضات سد النهضة الإثيوبي، لم يكن إيجابياً ولم يصل إلى نتائج. جاء ذلك في بيان لوزارة الموارد المائية والري المصرية، بعد اجتماع ثلاثي عقد بدعوة من السودان، عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، لمواصلة مفاوضات سد النهضة قبل أشهر.

وكان البعض يعلق آمالاً على هذه المحادثات واصفاً إياها بالفرصة الأخيرة لإسما وأن إثيوبيا تعترض خلال أسابيع قليلة البدء في ملء سد النهضة، وهذه إحدى أبرز النقاط الخلافية، حيث تطالب كل من القاهرة والخرطوم بتأجيل تنفيذ هذه الخطوة إلى حين التوصل إلى اتفاق.

وقال بيان وزارة الري المصرية "من الصعب وصف الاجتماع بأنه كان إيجابياً أو وصل إلى أي نتيجة تذكر، حيث ركز على مسائل إجرائية ذات صلة بجدول الاجتماعات ومرجعية النقاش ودور وعدد المراقبين".

وأوضح أن المناقشات "عكست وجود توجه لدى إثيوبيا لفتح النقاش من جديد حول كافة القضايا، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها أديس أبابا في المفاوضات باعتبارها محل نظر من الجانب الإثيوبي". وتابع أن المناقشات تطرقت أيضاً إلى "الجدول والأرقام التي تم التفاوض حولها في مسار